ذوات الأسباب كصلاة الفرقات وصلاة التسبيح ونحوها مما لسببه ذهني ذوات
الأسباب ولها صفة مخصوصة ذوات الأسباب كثيرة كصلاة الجنازة ورواتب الفرائض
وغير ذلك والمذهب انه لا يجب تعيين العيد بالأضحى والفطر كما لا يجب في الظهر ان يقول ظهر
وقال المؤيد بالله تكفي من جاء والامام في صلاة وله يدر انها صلاتان ينوي اصلي صلاة
امامي هذا وانما يجزيه ذلك حيث المنبي عليه صلاة الامام اظهر او جمعة فقط فاذا
عند المؤيد بالله انها جمعة او ظهر صحت النية واما اذا التبس الظهر بالعصر فلا تصح عند المؤيد
وعندنا ايضا وانما جوز المؤيد بالله في هذه الصورة لانه يشترط لصحة استماع الخطبة ان يعتقدها
ويكفي الحضور وللمذهب فلا تصح هذه النية من صلى الجمعة وانما تصح ظهرا لانها فرض
الى احد ولان الهدوية يشترطون في صحتها اللجمعة استماع شيء من الخطبة فلا تصح على اصلهم
ينوي صلاة الظهر مؤتما ويتم ركعتين كما سيأتي ان شاء الله واما اذا التبس الظهر والعصر
فينوي انها ظهر فتجزيه بالاتفاق والاولى احسن من هذا ان ينوي الظهر بنية مترددة
ان كان ظهرا والا تنفل لان القطع في موضع الشك لا يجوز ويكفي المحتاط وهو الذي يؤدي
صلاة فيشك في صحتها وارادان يعيدها احتياطا وعليه فائتة من جنسها الاولى
اصلي اخرما علي من صلاة كذا اخوان يشك ان صلاة الظهر ولا يجب عدد الركعات ولو كان
مثلا فرأيقول ذلك لأعادة لخرما عليه من صلاة الظهر فاذا الترتيب الاولى صحيحة فيما اخر
ما عليه وان كانت صحيحة كانت لخرما فات عليه من جنسها هذا على اصل المؤيد بالله
وكذا عند الهدوية الا انه لا يجب ان يعين ويقول اخرما على من كذا في غير هذه الصورة
ولا يخرج من المسئلة الا بيقين وكذا في هذه الصورة تصح لانها نية مشروطة لان نية
اخرما على من كذا مشروطة على الارادة الغائبة اصحا لمؤداة فلا احتياطا لها نية مضافة
المؤيد بالله ويكفي القاضي اذا اراد ان يقضي صلاة ثلاثية وهي المغرب ولو فاتت
عليه ثلاثيات كثيرة ان يقتصر على نية اصلي لله تعالى ركعتي هذا الذي يكتفي عليه

منذورة ثلاثية او اربع التعيين وفاقا ولا احتياج الى ان يعين فيقول اخرما على من صلاة
المغرب وذلك لان الثلاثية لا تكون الا اخرما فاذا نوى اصلي صلاة المغرب حاز على
فصحة هذه النية مطلقا اي سواء كان عليه صلاة خرب واحدة او اكثر وهذه النية يصح ايضا
قال المؤيد بالله ويكفي القاضي ايضا اذا اراد ان يقضي فجر أفاتت عليه اربع ركعتان
اي اصلي ركعتين قاضي هذه النية لا تصح مطلقا بل يشترط ان تقع عمن لا صلاة عليه قضى عليه
ولا منذورة فاما اذا كانت عليه قضاء او منذورة لم تكفه هذه النية عن صلاة الفجر لانها
تتردد بين الفجر وغيرها في المقصورة الفائتة او المنذورة لان النية المترددة لا تصح
اتفاقا فاما اذا صحت فانه عليه ركعتان والتبس الفجر او المقصورة فتكفي عند الهدوية
لانا ايقنا بالفين مقصورة وثنائية فلا بد من التمييز واذا فرعنا عند المؤيد بالله
ولذا قال لا نية الأربع فانها لا تصح عند المؤيد بالله واما عند الهدوية فالمذهب انها
تصح النية المجملة هنا وهي ان تنوي ربا عية ينوي اصلي ربا عما علي جهر نية ركعتين
اخرى ووجه صحتها هو ليس ربا عية بربا عية اخرى انها مجملة تولد عنها التخيير بين اربع
ظهر واحد او اكثر ولا ليس ربا عية اخرى فانها تقع والمذهب الصحة مطلقا ثم عليه
ثم ذكر عليه السلام الفرض الثاني وهو التكبير واعده فقط والمراد تكبيرة الاحرام
وهي من الصلاة فان كان الفرض فيجب فيها ما امكنه من تكبير وغيره ومن شرطها ان يكون
المكبر قائما حالة فلا يجزي من قاعد لا من ظهر الا لعذر واما مجرد اطوا ان لو اراد
فلا يضر والتكبير هو قول القائل الله اكبر ويستحب تسكين الراء من اكبر فان حركها
بالضم لم تبطل وان لا يطول التكبيرة ويستحب الجهر بالتكبير للمنفرد والمؤتم ويجب على
الامام ويجب تفخيم الجلالة وحركتها فلو ترقيقها لم تصح ولذا اذا كسر الالف من اكبر
او ضمها لم تصح ولا تصح اذا قال الكبار ولا الله كبير ولا الله اعظم ونحوها ولذا ان
لا غيره اي لا غير لفظ الله اكبر ويجب ايضا قطع الهمزة وتصح بالفارسية لمن لم يحسن العربية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)